

2023

تقرير ما بعد الحدث

التحديات والفرص التي تواجه صناديق الثروات السيادية

برنامج مستقبل المصارف والتمويل والسياسات النقدية

للتواصل

وحدة الدراسات

مركز دراسات مستقبل الاقتصاد العالمي

بناية اس. أي. تي , واحة دبي للسيلكون

دبي, دولة الامارات العربية المتحدة

الهاتف : +971 4 330713

البريد الالكتروني : research@csgef.org :

الموقع : www.csgef.org

نظرة عامة:

تسعى صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تنويع محافظها الاستثمارية، وستؤثر السياقات الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة على استراتيجيات الاستثمار الخاصة بهم. تم التأكيد على أن معظم الارتباط الاقتصادي بين الكيانات في الشرق الأوسط والشركاء الصينيين متوقع ومسموح به، ولا يندرج تحت فئة العلاقات الخلافية والمثيرة للجدل. يمكن لصناديق الثروة السيادية التعاون والمساهمة في الصورة السياسية الخارجية الأوسع التي يبدو أنها تتبلور في المنطقة. لذلك، يجب على صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستمرار في تنويع محافظهم الاستثمارية مع مراعاة السياق الجيوسياسي الذي يعملون فيه.

مقدمة

استضاف مركز دراسة مستقبل الاقتصاد العالمي في دبي في العاشر من أبريل 2023، مقابلة مع الدكتور روبرت موجيلنيكي، الباحث الرئيسي في معهد الدراسات الخليجية في واشنطن ومؤلف كتاب "الاقتصاد السياسي لصناديق الثروة السيادية في الخليج العربي" (قيد التحرير). وذلك ضمن سلسلة مقابلات مع المؤلفين كجزء من برنامج مستقبل البنوك والتمويل وسياسات المالية العامة. يهدف الحدث إلى رصد "التحديات والفرص التي تواجه صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وقد تمت استضافة الدكتور روبرت موجيلنيكي في المقابلة التي أجزاها ريني كاستانيدا، أستاذ في كلية الأمن والدراسات العالمية في الجامعة الأمريكية في الإمارات. كما حضر المقابلة السيد محمود شريف، المدير العام لمركز دراسة مستقبل الاقتصاد العالمي. قدمت الفعالية محتوى عالي الجودة يناسب مجموعة متنوعة من الجماهير، وكانت منصة مثالية لمناقشة التطورات في صناعة صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



CSGEF
Center for the Study of Global Economic Future

Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Right Are Reserved

1. الكلمة الترحيبية:

في خطابه الترحيبي، أعرب السيد محمود شريف، المدير العام لمركز دراسة مستقبل الاقتصاد العالمي، عن رأيه بأن تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي كبير، وأن العكس صحيح. وبأن صناعات الخدمات المالية تشكل ما لا يقل عن 20% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بحوالي 23 تريليون دولار في عام 2023. ومع معدل نمو سنوي مركب يبلغ 9.9%، فإن الآفاق المتعلقة بالاستثمارات والتمويل العالمي يمكن أن تتأثر بسبب تحديات متعددة، مثل سوء الحوكمة وأزمات الغذاء والوقود والأزمات المالية والأوضاع ما بعد جائحة كوفيد-19 والاضطرابات المناخية وتراجع الإنتاج الاقتصادي والتضخم المتزايد وغيرها.

لكن المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية قد أصدر تقارير أفادت بزيادة بنسبة 50% على أساس سنوي في العام 2021، وزيادة بنسبة 60% في عدد الاستثمارات المباشرة التي قامت بها صناديق الثروة السيادية في السنوات الخمس المنصرمة. ومع ذلك، كان العام 2022 عامًا سيئًا بالنسبة لمعظم صناديق الثروة السيادية، حيث بلغت الخسائر حوالي تريليون دولار بسبب زيادة أسعار الفائدة وردود فعل البنوك المركزية لتهدئة الضغوط التضخمية. كما أن الركود المقبل للعام 2023 هو أيضًا قوة دافعة في الصناعة. يختلف التركيز الإقليمي لصناديق الثروة السيادية اعتمادًا على تفضيلات المستثمرين العشرة الأوائل، حيث تستند معظم الصناديق على الاستثمارات في شمال أمريكا، تليها أوروبا والأسواق الناشئة.

أشار السيد محمود أيضًا إلى المخاوف المتعلقة بتداعيات الأمن القومي للاستثمارات في



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Rights Reserved

تناولت المقابلة التركيز الإقليمي على صناديق الثروة السيادية، الذي يختلف تبعًا لتفضيلات المستثمر الإجمالي. تركز معظم الصناديق استثماراتها في شمال أمريكا وأوروبا والأسواق الناشئة. كما ناقش المتحدثون مستقبل صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص في المنطقة.

حددت المقابلة التحديات التي تواجه صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك تأثير ارتفاع أسعار الفائدة، ودور البنك المركزي في تخفيف الضغوط التضخمية، وتأثير الركود المتوقع. وكذلك أبرزت المقابلة الفرص المتاحة أمام صناديق الثروة السيادية في المنطقة، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية الأساسية ورأس المال البشري والمؤسسات، ودعم استراتيجيات الدولة الاقتصادية وخطط التنمية. حيث يعتقد الدكتور روبرت أن الهدف الأساسي وراء استثمارات هذه الصناديق هو اقتصادي، وليس سياسي.

في الوقت الذي أقر فيه المتحدث بوجود صلات أساسية بين السياسة والاقتصاد، أكد أيضا أن الهدف الرئيسي وراء الاستثمارات هو الحصول على عوائد مالية. كما لاحظ المتحدث أن الاستثمارات يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر، وأن المستثمرين يجب أن يتكيفوا مع التغيرات السياسية والاقتصادية المتغيرة. وجادل المتحدث بشأن الاتهامات الموجهة إلى صناديق الثروة السيادية بخلق تهديدات للأمن القومي غير محتملة أن تتحقق، وأن الأمثلة الواضحة والمقنعة لهذه التهديدات نادرة.



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Right Are Reserved

2. العوامل الجيو اقتصادية وآثارها على صناديق الثروة السيادية :

حسب الدكتور روبرت: يعود سبب وجود تقلبات شديدة ومخاطر وفرص لصناديق الثروة السيادية، لكوننا نعيش في عالم متقلب. لكن التحدي هو إدارة التقلبات داخل المنطقة وعلى المستوى الدولي، بحيث يمكن للصناديق الاستفادة من الفرص وعدم إشعال الحرائق. تناول السيد روبرت فيما بعد عنصرين للسؤال، الأبعاد الإقليمية والدولية. من الناحية الإقليمية، يشير المتحدث إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، الاقتصادين الأكبر في مجلس التعاون الخليجي، اللتان لديها صناديق ثروة سيادية ذات أهمية بالغة وعرضة للرؤية العامة. في حين يمتلك البلدان مسارات تنموية متداخلة، هناك درجة قوية من التنافس الإقليمي بينهما، حيث بدأت صناديق الثروة السيادية في لعب دور مهم في هذه المسارات. تسعى السعودية لتحديث اقتصادها بسرعة، في حين تمتلك دولة الإمارات العديد من صناديق الثروة السيادية التي يمكنها القيام بأدوار مختلفة.

علاوة على ذلك، تُعد السعودية نشطة جدًا في تعزيز التنمية المحلية وصندوق الثروة السيادي الخاص بها. حيث يعتبر صندوق الاستثمار العام لاعبا رئيسا في هذا الجهد. من جهة أخرى، تمتلك الإمارات العديد من الصناديق السيادية، مما يتيح لبعض هذه الصناديق أن تكون أكثر تحفظًا في استثماراتها، في حين يمكن لبعضها الآخر أن تكون تجريبية بشكل أكثر. وعلى المستوى الدولي، فإن المخاطرة الكبيرة لصناديق الثروة السيادية تكمن في التعرض للمخاطر، في حين أن النهج التقليدي الآمن والحذر هو التنوع في الاستثمارات بعيدًا عن النفط والغاز.



Paper Type: Post Event Summary

Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of Global Economic Future (CSGEF). All Right Are Reserved

وصف الدكتور ريني كاستانيدا الدول الناشئة BRICS (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) بأنها اقتصادات ناشئة ذات معدلات نمو عالية وكثافة سكانية مرتفعة. مما يجعلها وجهة جاذبة للمستثمرين الراغبين في تحمل مستوى معين من المخاطر. وأكد الدكتور روبرت أنه على الرغم من أن هذه الدول قد لا تقدم آليات استثمارية تقليدية، إلا أن النظر إلى ما وراء الأصول التقليدية في الغرب يستحق مراعاة المستوى المفهومي.

1. العوامل الاقتصادية والعوامل المؤثرة في السوق والعوامل المؤسسية وتأثيرها على

صناديق الثروة السيادية

قدم د. روبرت تعليقا حول المخاطر والمكاسب المرتبطة بالاستثمار في الأسواق الناشئة، مثل الهند، وأهمية الشفافية والوصول إلى المعلومات للمستثمرين. كما تطرق إلى صناديق الثروة السيادية، وخاصة تلك المتواجدة في البلدان المصدرة للنفط والغاز، والارتباط بين حجم هذه الصناديق والموارد النفطية والغازية. وأشار أيضاً إلى النمو العضوي لصناديق الثروة السيادية وأهمية تحقيق العوائد على الاستثمارات وتدفقات رأس المال. ومع ذلك، صرح د. روبرت بأنه غير المرجح أن تصبح صناديق الثروة السيادية آلية تمويل مستدامة تماماً للدول. وفي هذا الصدد، استخدم صندوق الثروة السيادي النرويجي كمثال، حيث يساهم فقط بنسبة 25% من الميزانية العامة للبلاد، على الرغم من كونه واحداً من أكبر الصناديق السيادية في العالم.



يُعتَقَد أنّ إنشاء مركز تنسيقي يُركّز على سياسات الإنفاق وتوزيع الموارد الحكومية، خاصّة في حالة السعودية، منطقياً لضمان التنسيق والتعاون بين الكيانات والمشاريع المختلفة. أكد د. روبرت على أهمية وجود تفصيل واضح بين الميزانية الحكومية الرسمية ومحفظة الصناديق السيادية السعودية، من أجل طمأنة المستثمرين وتسهيل تحديد كيفية توزيع الإنفاق في جميع أنحاء البلاد.

كما أنه من الضروري وجود مبادئ توجيهية واضحة بشأن العلاقة بين الدولة وصناديق الثروة السيادية، وضمان اتباع النصائح الواردة من لجان الاستثمار بدون تأثير سياسي زائف. ويجب التأكيد على أهمية قياس عوائد الاستثمار والشفافية فيما يتعلق بمصادر النمو في صناديق الثروة السيادية. بشكل عام، يجب دعم فكرة وجود مركز لكفاءة الإنفاق الذي يخلق تنسيقاً وانسجاماً أفضل بين الجهات والأنشطة المختلفة في الحكومة السعودية.

استحضر د. روبرت دراسات لحالات آسيوية مشابهة لأخرى من الشرق الأوسط، بسبب النماذج المختلفة لصناديق الثروة السيادية التي سمحت لتلك الصناديق بالنمو. وبالتالي، تتميز الصين بتصديرات تجارية مربحة جداً يتم ايداعها في صندوق الثروة السيادية الخاص بهم من الفوائض التجارية مع شركاء عالميين. في الوقت نفسه، نمت صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط من الهيدروكربونات. على الرغم من أن المنافسة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة يمكن أن تؤثر على صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط، إلا أن معظم التعاملات الاقتصادية بين الجهات في الشرق الأوسط والصين متوقعة ومسموح بها.



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Right Are Reserved

لا يندرج ذلك في فئة العلاقات والروابط الجدلية، فالتعاون الاقتصادي بين الشرق الأوسط والصين ليس مصدر قلق كبير بالنسبة للمسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون لدى الصناديق السيادية في الشرق الأوسط محفظة استثمارية متنوعة. إذ أن تنوع الاستثمارات في الأسواق الآسيوية يأتي في إطار صورة سياسية خارجية أوسع تسلط الضوء على أن منطقة الشرق الأوسط تتجه نحو التعددية القطبية بشكل متزايد.

أقر الدكتور ريني كاستانيدا بدقة هذا التمييز، ولا سيما في منطقة مجلس التعاون الخليجي، وأبرز الفرق بين الاقتصادات السياسية وعوائد الاستثمار وراء أرقام صناديق الثروة السيادية. كما ناقش الآفاق المتوقعة لصناديق الثروة السيادية المستندة إلى المواد الأولية مقابل نقيضتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكيف ينبغي على المنطقة التركيز أكثر على الاقتصاد الحقيقي، نظرًا لإعادة تشكيل قطاع الأعمال في السنوات القادمة.

برأي د. روبرت، فإن صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن تركز بشكل أساسي على صادرات النفط والغاز. على الرغم من أن هذه الصناديق قد انخفضت أصولها، إلا أن معظمها تم بناؤها بموجب عائدات صادرات الهيدروكربونات.

ناقش المتحدثون في الجلسة التحديات التي يواجهها المستثمرون في الاقتصادات الناشئة مثل الهند، حيث من الممكن ألا يكون هناك ما يكفي من الضمانات أو القدرة على التوصل للمعلومات وتحقيق الشفافية لدعم استثماراتهم. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل إمكانات هذه الأسواق، لذلك يجب على صناديق الثروة السيادية موازنة الخطر والمكاسب بعناية عند الاستثمار في هذه الأسواق.



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Right Are Reserved

طرح الدكتور ريني كاستانيدا سؤالاً حول دور صناديق الثروة السيادية في إطار سياسة مالية ونقدية متكاملة، مع مراعاة الدور الاستراتيجي لمركبات الاستثمار الحكومية في مستقبل المنطقة. ذكر د. روبرت في جوابه للدكتور كاستانيدا أن الرابط الأكثر وضوحًا بين صناديق الثروة السيادية والسياسة المالية مستند على الجانب المالي. السؤال المهم هنا هو: إلى أي مدى يُتوقع من الصناديق السيادية دعم الاحتياجات المالية القصيرة الأجل والديناميات المالية الناشئة في البلدان عندما تكون الأوقات الاقتصادية صعبة؟ أشار د. روبرت إلى أن الضغط على الصناديق السيادية يزداد خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، مما يضع المسؤولين في موقف صعب. فإذا كانت مهمتهم هي تنويع حوزاتهم بعيدًا عن المنطقة، كوقاية للمخاطر المتعلقة بصناديق الثروة السيادية المرتبطة بالسلع الأولية وحوزات الأصول، فإن الاستثمار في المنطقة أو سد العجز الميزاني يصبح تحديًا.

نوه د. روبرت إلى أن الهدف النهائي لصناديق الثروة السيادية يختلف من دولة إلى أخرى ويعتمد على نوع الصندوق. فبعض الصناديق تأسست لأغراض محددة مثل صندوق الأجيال القادمة أو صندوق الاحتياطي العام. ومع ذلك، فإن التساؤل المهم يطرح عند نفاذ صندوق الاحتياطي العام ويجب على المسؤولين معالجة النقص في الميزانية. بعض المسؤولين سيؤكدون أن لديهم صلاحية الوصول إلى الموارد المالية، لذلك يجب عليهم استخدامها، بينما سيقول آخرون إن ذلك ليس الغرض من الصندوق.



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Right Are Reserved

استخدم د. روبرت مثال الكويت التي كان لديها صندوق احتياطي عام وصندوق للأجيال المستقبلية. كانت الكويت قادرة على الاستفادة من الصندوق العام لدعم الاحتياجات المالية لبعض الوقت. ومع ذلك، في نهاية المطاف، نفذ هذا الصندوق، واضطرت الحكومة إلى العمل مع البرلمان لتغيير كيفية إدارة سلطة الاستثمار الكويتية. لم يكن المسؤولون في سلطة الاستثمار الكويتية يرغبون في إجراء تغيير كبير وجذري والتعامل مع الاحتياجات التي يعتقدون أنها مسؤولية الحكومة للتحضير والإدارة.

لاحظ د. روبرت أن "صندوق الاستثمارات العامة" يلعب أدوارًا مختلفة في السعودية، إذ يحاول أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية داخل المملكة، مع الالتزام بدعم وتعزيز المصالح الاقتصادية في المنطقة، ومحاولة تحقيق نجاح كبير في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستثمار في شركات كبرى مدرجة في الولايات المتحدة. اعتقد د. روبرت أنه خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، سيجد صندوق الثروة السيادية مثل PIF صعوبة فائقة في التمييز بين جميع الضغوط والمسؤوليات المختلفة المطلوبة منه. وبالتالي، سيكون جزءًا من عملية احترام مستمرة لـ PIF هو توضيح هدفه الرئيسي وتحقيقه بشكل جيد بدلاً من محاولة القيام بأشياء كثيرة في وقت واحد.



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Rights Reserved

تناول المتحدثون استراتيجيات صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياق التوترات الصينية الأمريكية. ولاحظوا أنه في حين يُتوقع ويُسمح بالتزامن الاقتصادي بين الكيانات في الشرق الأوسط ونظرائهم الصينيين، إلا أن الوضع الجيوسياسي يؤثر على استراتيجيات الاستثمار لصناديق الثروة السيادية في المنطقة. أبرزت المناقشة فرص الاستثمار المقدمة من الصناديق السيادية للسندات الخاصة غير الخام، مثل صناديق الثروة السيادية الصينية، التي يمكن أن تساعد في تنويع استثمارات صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما تطرق الحوار إلى جهود منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تنويع علاقاتها، ولاحظ المتحدثون أن المنطقة لا تبتعد عن الولايات المتحدة، ولكنها تضمن وجود محفظة متنوعة. يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تقدم حالة مقنعة للتنويع والتعاون، والمساهمة في الصورة السياسية الخارجية الأوسع التي يبدو أنها تتشكل داخل المنطقة.

سلطت هذه المحادثة الضوء على أهمية النظر في الاقتصاديات الناشئة وفرص الاستثمار البديلة خارج الأصول التقليدية في الغرب. يجب على صناديق الثروة السيادية أن تتخذ الحيطة والحذر من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذه الأسواق، ولكن لا يمكن تجاهل النتائج المحتملة. يجب أن تستمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التركيز على سلعها الأولية مع النظر في فرص الاستثمار الأخرى في الاقتصاديات الناشئة. كذلك، أبرز المتحدثون النماذج المختلفة لنمو الصناديق السيادية، حيث يشير رأس المال الاستثماري في الصناديق السيادية الناشئة من التجارة الربحية أو الفائض التجاري مع شركاء حول العالم إلى نماذج نمو مختلفة.



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Right Are Reserved

كان هناك توجه في السنوات الأخيرة لصناديق الثروة السيادية، لاسيما في الشرق الأوسط، لدمج إطارات ESG. ومع ذلك، يقول البعض إن هذا التوجه تراجع بسبب الاعتقاد بأنه أكثر من ممارسة الصندوق لصندوق الاختيار العشوائي من التزام حقيقي بالاستدامة. بينما تعتبر مبادئ ESG مهمة ويجب دعمها، فمن الضروري أن تكون واقعية بشأن ما يمكن لصناديق الثروة السيادية إنجازه. هذه الصناديق لا يمكنها القيام بكل شيء، ومن الضروري توضيح أهدافها الرئيسية.

تستمد صناديق الثروة السيادية بشكل رئيسي عوائدها من صادرات الهيدروكربونات التي ستراجع مع الوقت. إن تحويل هذه العوائد إلى نشاطات اقتصادية غير نفطية أكثر استدامة على المدى الطويل هو نهج جيد. ومع ذلك، من المهم التعرف على أن صناديق الثروة السيادية لا يمكنها تحقيق كل هدف، وفي هذا الصدد، أشار د. روبرت إلى ضرورة أن نكون واقعيين بشأن ما يمكنها تحقيقه.

كما أضاف د. روبرت أن التنمية المستدامة للبلد يجب أن تراعي بشكل كبير أن يلعب عائد الصناديق السيادية من الاستثمارات دورًا متزايدًا في إيرادات القطاع العام، التي لا تعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط والغاز. ويجب أيضًا على هذه الصناديق دعم مصادر الإيرادات غير النفطية، حتى لو كان ذلك بشكل غير مباشر، وأن تلعب دورًا حيويًا في دعم صناعات غير النفطية الأخرى. إذا تمكنت الصناديق السيادية من تحقيق هذه الأهداف خلال العقد القادمين، يمكنها تحقيق تقدم كبير نحو الاستدامة. ومع ذلك، فمن الضروري أن نكون واقعيين بشأن قدراتها وألا نطلق مزاعم غير واقعية بشأن قدراتها على تحقيق استثمارات صافية تعتمد على صادرات الهيدروكربونات.



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Right Are Reserved

هذه المقابلة يمكن أن توجه المستثمرين والمؤسسات المالية النظر في صناديق الثروة السيادية وفرص الاستثمار في الاقتصادات الناشئة، وذلك من خلال التفكير بعناية في المخاطر والمكاسب، بحيث يمكن للمستثمرين اتخاذ قرارات مدروسة تؤدي إلى استثمارات ناجحة في هذه الأسواق. فضلا عن أن المقابلة تسلط الضوء على الحاجة إلى الشفافية والضمانات في الاقتصادات الناشئة لحماية مصالح المستثمرين وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

انتهت المقابلة بتوجيهات د. روبرت بشأن الاستراتيجيات التي يجب تنفيذها على مستوى المجتمع العربي لتقييم التحديات والفرص التي تواجه صناديق الثروة السيادية في المنطقة. علاوة على ذلك، قدمت المقابلة نظرة قيّمة لمستقبل صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحدياتها وفرصها في ظل المناخ الاقتصادي والجيوسياسي الحالي.

يتمحور القلق الرئيسي المتعلق بصناديق الثروة السيادية حول دورها في دعم الاحتياجات المالية القصيرة الأجل خلال الصعوبات الاقتصادية. لكن يتوقع أن تتلقى الصناديق أموالاً إضافية من الحكومة في الأوقات الجيدة. ومع ذلك، يمكن أن يكون الضغط على الصناديق لدعم احتياجات الحكومة كبيراً عندما تكون الأوقات صعبة. قامت الدول بإنشاء عدة صناديق لأغراض محددة في بعض الحالات، مثل صناديق الأجيال القادمة أو الصناديق الاحتياطية العامة. ومع ذلك، عندما تنفذ هذه الصناديق، يمكن أن يلجأ المسؤولون إلى استخدام صندوق الثروة السيادية لتغطية عجز الميزانية.



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Right Are Reserved

صندوق الاستثمارات العامة في السعودية هو مثال على صندوق الثروة السيادية الذي يحاول القيام بأشياء كثيرة، ولكن هذا قد يصبح أكثر تحدياً خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة. قد يكون من الضروري توضيح الهدف الأساسي لصندوق الثروة السيادية لتحسين احترافيته وضمان قدرته على أداء مهامه بفعالية.

خُص المؤلف إلى أن التحدي الرئيسي لصناديق الثروة السيادية في المنطقة هو إيجاد التوازن المناسب بين الاستثمار المحلي والدولي. يمكن أن يؤثر الاستثمار المحلي بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي، ولكن الاستثمار الدولي قد يوفر عوائد واعدة بشكل أكبر. تكون المخاطرة في الاستثمار المحلي في أن القرارات قد تستند إلى تقييمات متفائلة لرؤى وخطط الحكومة، والتي قد لا تتوافق بالضرورة مع مصالح المستثمرين الدوليين. في النهاية، يهتم المستثمرون الدوليون في المقام الأول بتحقيق الأرباح، لكنهم يتجهون للاستثمار فقط إذا رأوا مساراً واضحاً وجديراً بالاستثمار. لذلك، فإن التحدي الذي يواجه صناديق الثروة السيادية يكمن في خلق فرص استثمارية يمكن أن تجذب المستثمرين الدوليين وتعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي.

وحدة الدراسات



Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Rights Reserved

نبذة عن المركز:

تأسس مركز دراسة مستقبل الاقتصاد العالمي (CSGEF) في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في العام 2021 كمنظمة بحثية متعددة التخصصات تدرس القوى الاجتماعية والاقتصادية والنظامية التي تؤثر على مستقبل النظام المالي في جميع أنحاء العالم. الهدف من تأسيس المركز هو تقديم وجهة نظر منهجية استثنائية حول القوى الاجتماعية والاقتصادية والنظامية التي تحافظ على مستقبل الاقتصاد العالمي.

لمزيد من التفاصيل، مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني info@csggef.org أو الاتصال على

الهاتف: +971(04) 330 6898

وحدة الدراسات

research@csggef.org



CSGEF
Center for the Study of Global Economic Future

Paper Type: Post Event Summary
Paper No. PES-2023-02

© 2023. Center for the Study of
Global Economic Future
(CSGEF). All Rights Reserved